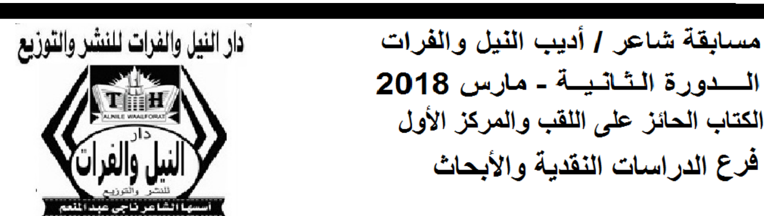


د. مصطفى يسرى

العنف الأسرى

دراسة نظرية للعوامل والمظاهر وطرق المواجهة

الطبعة الأولى أبريل - 2018



بطاقة الكتاب

عنوان المؤَلَّف : العنف الأسرى
المؤلِّف : د. مصطفى يسرى
التصنيف : دراسة نظرية للعوامل والمظاهر وطرق المواجهة
عدد الصفحات : 186 صفحة
رقم الإصدار الداخلي: 201
تاريخ الإصدار الداخلي: أبريل 2018 (الطبعة الأولى)



إطلالة جديدة .. ومبدع متفرد

مسابقة مفتوحة !! مُحررة من كل القيود ، لا تتقيد بفكر أو تَوَجُّه ما ، لا تتقيد بسن ، الهدف منها تقديم المبدعين الحقيقيين للساحة الأدبية – حلم طالما حلمنا به – وتحقق بفضل الله ، لما انطلقت الدورة الأولى لمسابقة شاعر النيل والفرات العربية فى أول سبتمبر 2017 فى كل أفرع الإبداع واليوم نواصل المسيرة بانطلاق الدورة الثانية مارس 2018 وفوز ثمانية وعشرين مبدعا بلقب شاعر / أديب النيل والفرات

تفخر وتتشرف دار النيل والفرات للنشر والتوزيع أن تفى بوعودها بطباعة وتقديم عشرة كتب للمكتبة العربية ، وهى الفائزة بالمركزين الأول والأول مكرر فى كل أفرع الإبداع ، نكاد نجزم أنها الأفضل على الإطلاق لشعراء وأدباء لهم رؤى ومنهج ، وبعد تقييم من لجنة تحكيم موقرة على مستوى عال فألف ألف مبروك للساحة الثقافية والمشهد الإبداعى هؤلاء النجوم أصحاب التاريخ والفكر الهادف الجاد

ناجى عبد المنعم

رئيس مجلس إدارة

دار النيل والفرات للنشر والتوزيع

الإهداء

إلى روح جدنا العظيم ..

إلى عبد الرحمن بن خلدون ..

عطاء فكري لا ينتهي بالتقادم ..

لأنه عرف الخلود ..

تحية وتقدير ..

د. مصطفى يسري عبد الغني

العنف الأسري

(دراسة نظرية للعوامل والمظاهر وطرق المواجهة)

على سبيل التقديم

إنَّ رواسب المنهج الهمجي العدواني ما زالت عالقة في أذهان وسلوكيات البعض منّا في التعاطي والحياة وذلك على أرضية منهج العنف المضاد للآخر والفاقد للسماحة والرحمة، وإنها مشكلة قديمة جديدة لا تلبث أن تستقر في ساحتنا الإنسانية كل حين لتصادر أمننا الإنساني وتقدمنا البشري، فرغم التطورات الهائلة في الذهن والفعل الإنساني بما يلاءم المدنية والتحضّر.. إلاّ أنه ما زلنا نشهد سيادة منهج العنف في تعاطي بني البشر وبالذات تجاه الكائنات الوديعة كالمرأة و الأطفال ، وإنه توظيف مقيت ذلك الذي يوظّف مصاديق القوة لديه ليُحيلها إلى تجبّر وسيطرة من خلال العنف ألقسري المُمارس ضد الأضعف .

***

أقول لكم : العنف ظاهرة طبيعية إنسانية ليست بالضرورة أن تكون مرضية في كل أبعادها ،بل أنه قد يعد ضروريًا وأساسيًا عند تنشئة الأمم لأفرادها خاصة في حالات الحروب ومواجهة الأعداء ، والعنف عملية مركبة ،

وذات أبعاد متشعبة ، وله جذوره المعرفية والتاريخية والسياسية والنفسية والاقتصادية والغريزية ، وقد يتخذ العنف صورًا متنوعة في الكلمات والأقوال (عنف اللسان) ، أو يظهر في الأفعال والأعمال (عنف السلوك) ، وقد يمارس في نطاق الحروب أو الإبادة بين الدول وبعضها (عنف الدول) ، وفي حالات غير محددة قد يظهر في شكل انتفاضة تلقائية أو موجهة (عنف الجماهير) ، أوقد يتخذ مظهر القمع أو التصدي بالقوة لفرض أمر واقع (عنف السلطة) ، وقد يكون العنف مرتبطًا بمطالب مهنية أو فئوية (عنف النقابات والروابط) ، أو يكون العنف في نطاق الأفراد أو الأسر أو الجماعات كتعبير عن الخلل في الاتصالات أو العلاقات أو التفاعلات ، أو عدم القدرة على تحقيق التوازنات أو الإشباعات الفردية (العنف الفردي) .

وعلى وجه العموم قد يكون العنف منظمًا أو تلقائيًا ، فرديًا أو جماعيًا ، شخصيًا أو غير شخصي ، واضحًا ومعلنًا أو مستترًا في أشكال متنوعة ، مظهرًا للقوة أو للشعور بالنقص والإحباط ، يعكس نزعة الاستعلاء والرغبة في التملك ، أو يظهر أشكال الدفاع عن النفس وعدم الرضا عن الواقع ، وقد يرتبط العنف بجماعات أو أفراد ذات مطالب محددة دينية أو سياسية أو

اجتماعية أو اقتصادية أو مذهبية أو تشريعية أو ديموجرافية أو جغرافية أو مطالب خدمية عامة.

إن النظرة على المستوى العالمي والإقليمي لما يحدث من اضطرابات وحوادث عنف متكررة ، أو عدوان على الأقليات ، أو حوادث القتل والعنف الصارخ ، تجعل الفرد يلمس بوضوح تزايد حالات العنف والتصارع بين الفصائل والقبائل داخل الدولة الواحدة ، وغني عن البيان أن حوادث العنف تسبب تأثيرات ضارة على اقتصاد الأمم ومسيرتها التنموية كما حدث في العراق و السودان و تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا خلال عام 2011 (ما قبله وما بعده) ، مما يجعلنا نؤكد على أن العنف ظاهرة عالمية ، وإن كانت أساليب مواجهتها ليست بالضرورة عالمية ، وليس أدل على ذلك من أن هيئة الأمم المتحدة تنفق في الوقت الراهن على تسليح وإعداد جنود حفظ الأمن والسلام للعالم ما لم تنفقه من قبل منذ تاريخ إنشائها ، ومع ذلك فإن حوادث العنف في تزايد مستمر دون تناقص ، بل دخول قوات الأمم المتحدة (أو قوات بعض التحالفات العالمية) في بعض الدول لم يؤدي إلى حصر الصراع ، بل يؤدي إلى تفاقمه ، ربما للممارسات الخاطئة من بعض هذه القوات أو لعدم تقبل أهل المنطقة لطبيعة

دورها أو لعوامل أخرى سياسية وتاريخية ونفسية ودينية واقتصادية واجتماعية .

هذا ، وقد شهد الواقع المصري مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي ، وحتى الآن أشكالاً متنوعة من العنف المجتمعي التلقائي أو المنظم ، وفي ذات الوقت ظهرت أنماط جديدة من العنف الفردي لم تكن معهودة من قبل بالمجتمع المصري ، وقد تنوعت وتزايدت أشكال العنف الأسري مثل : حوادث الاغتصاب والاعتداء والتحرش الجنسي ، وحوادث قتل الأبناء للآباء أو قتل الآباء للأبناء ، أو طرد الأبناء للآباء من الوحدات السكنية بالقوة الجبرية ، وكذلك تزايدت حوادث قتل الأخوة أو الأقارب أو الجيران أو المعارف أو الأصدقاء بدافع السرقة أو الانتقام أو الاختلاف في الرأي ، وتزايدت كذلك حوادث العنف بين الزوجين ، وقتل أحدهما للآخر ، حتى أن بعض الزوجات قد ابتكرن أشكالاً جديدة للتنكيل بشريك الحياة ، كما تزايدت عمليات العدوان الأسري على الأطفال بإهمالهم وتشريدهم مما أدى إلى تزايد عمالة الأطفال ، وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع ، يضاف إلى ذلك ما نراه من أحداث حرق وتدمير وتحطيم وقتل وانتقام في كل يوم .

وقد أثار انتباه الباحث ما قرأ وما سمع وما رأى عن حالات العنف الأسري المتزايدة ، مما يتطلب من المتخصصين في العلوم الإنسانية بوجه عام ، وفي مجال الاجتماع و الخدمة الاجتماعية بوجه خاص ، أن يبادروا بتقديم إسهاماتهم المهنية نحو فهم أسباب ومظاهر وطرق مواجهة هذه الحوادث المتزايدة ، وإذا كان المنهج العلمي يتناول تحليل القضايا البحثية بأساليب كمية أو كيفية أو كلاهما ، فإن هذه الدراسة النظرية تحاول أن تنتهج الأسلوب الكيفي النظري في التحليل لعدم توافر بيانات إحصائية دقيقة حول الظاهرة موضوع المعالجة والتحليل ، ونظرًا لأن الواقع الأسري جزء من الواقع المجتمعي يؤثر فيه ويتأثر به ، ونظرًا للخلط الواضح في مفاهيم : العنف ، والإرهاب ، والقتل ، والعدوان ، فسوف تحاول هذه الورقة أن تغطي بعض الجزيئات المرتبطة بالعنف ، على النحو التالي :

المحور الأول :

تحاول الدراسة تحديد ارتباط العنف ببعض المتغيرات الأساسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والديموجرافية والتعليمية والإعلامية .

المحور الثانى :

تحاول الدراسة مناقشة مفهوم العنف ومدى ارتباطه بالقتل والعدوان والتخريب والإحباط والمشكلات الأسرية والتفسيرات المتنوعة لحدوثه .

المحور الثالث :

تحاول الدراسة الوقوف على مظاهر العنف الأسري وأضراره المنعكسة على الفرد والمجتمع .

المحور الرابع :

تحاول الدراسة الوقوف على أسباب العنف الأسري بوجه عام

المحور الخامس :

تحاول الدراسة توضيح كيفية مواجهة الخدمة الاجتماعية من خلال مؤسسات الممارسة المهنية لعمليات العنف الأسري .

***

وقبل أن أصطحبك أيها القارئ الكريم في هذه الدراسة المتواضعة أقول لك ما قاله شيخنا ومعلمنا / ابن خلدون (رحمه الله) في مقدمته إن الإنسان اجتماعي بطبعه. وهذا يعني أن الإنسان فطر على العيش مع الجماعة والتعامل مع الآخرين فهو لا يقدر على العيش وحيدا بمعزل عنهم مهما توفرت له سبل الراحة و الرفاهية ... لذلك يجب على الإنسان حتى يتفادى الأحكام المسبقة وسوء الفهم الناتج عن عدم الوعي بمواقف الآخرين وغياب الرؤية الحقيقة لديهم، وان يقترب من بعضه البعض من خلال حب الإطلاع والمشاركة الوجدانية ونقل المعرفة.

أؤكد لكم أنه لكي نقضي على العنف ولكي نبني نهضة جديرة بنا يجب علينا أن نتعاون في بناء مجتمع يحترم قيم الحوار ومبدأ الرأي ورأي الآخر، ومؤسسات

قادرة على احتواء الخلافات وقطع دابر الفتن قبل أن تأتي على الأخضر واليابس.

لا يمكن أن تتحقق التنمية والازدهار في أي مجتمع من مجتمعات العالم دون أن يكون هناك استقرار سياسي وأمني. ولا يتحقق هذا الاستقرار دون أن تترسخ ثقافة الحوار وروح التسامح والتنوع الفكري في نفوس هذا المجتمع. لذلك لكي نضمن الخروج من كارثة الإرهاب التي حلت بنا بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن من الضروري أن نبدأ فورا في إرساء قواعد أخلاقية جديدة في مجتمعنا تقوم على الاحترام المتبادل وحل الخلافات عبر آليات الحوار والتفاهم.

وعلى الله قصد السبيل ،،،

القاهرة في مارس 2018

د. مصطفى يسري عبد الغني

باحث في العلوم الاجتماعية

الفصل الأول

العلاقة بين العنف وبعض المتغيرات الأساسية

1 - بين العنف و السياسية :

تؤثر السلطة والنظم السياسية والأفكار الأيديولوجية تأثيرًا مباشرًا يؤدي إلى تفاقم أو ضعف حالات العنف في المجتمع ، فكلما كان النظام : أيديولوجيًا ، شموليًا ، دكتاتوريًا ، مستبدًا ، كلما زادت به عمليات العنف والقتل والإرهاب ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى سادت العديد من حوادث التعبير عن السخط وعدم الرضا .

فإذا كانت مهمة الدولة الأولى منع تحركات العنف الداخلية ولو بالقوة عند الحاجة ، فإن مهمتها الثانية ، على العكس ، تقوم على تنظيم هذه التحركات ضد الأجنبي ، وهذا ما يسمى بتحويل نزعة الحرب في الداخل إلى وسائل لضرب العدوان في الخارج .

وكثيرًا ما تؤدي ممارسات النظام السياسي الخاطئة إلى أفعال مضادة تتمثل في صور متنوعة للعنف أو الإرهاب أو تحدي السلطة .

وإذا كان العنف السياسي ليس إلا عرضًا أو مظهرًا لخلل موضوعي في بنيان المجتمع وشبكة العلاقات المتنوعة التي يقوم عليها ، فحينما تزداد عناصر الخلل وعدم التوازن في العلاقات الاجتماعية يصبح العنف السياسي ظاهرة حتمية ، ويبدو كرد فعل طبيعي وكنتيجة متوقعة لتلك الأوضاع .

وفي إطار النظرة إلى الأسرة كنسق اجتماعي فرعي يتعامل مع أنساق أخرى بالمجتمع ، نجد أن العنف السياسي قد يؤثر على العنف الأسري ، وفي هذا قد يساهم فيما يلي :

أ – العنف الرسمي :

وهو الذي يمارسه النظام الحاكم من خلال أجهزته الأمنية وإجراءاته الاستثنائية ، وهذا النوع من العنف له دور ملحوظ في دفع الأفراد إلى ممارسة العنف مع بعضهم إما في محاولة للتقرب إلى أجهزة الحكم ، أو في محاولة

للإفراغ الوجداني عن المشاعر الحديثة ضد السلطة ، أو كتعبير عن الشعور بالإحباط ، وعدم الرضا وانعدام الاستقرار النفسي والاجتماعي .

ب ـ العنف الطبقي :

وهو ما تلجأ إليه عادة الطبقة المستغلة أو المسيطرة ضد الطبقات الشعبية المهشمة أو المعدمة ، وقد يدخل في إطار ذلك استغلال السلطة والمتاجرة باسم الدين والرشوة أو احتكار السلع ، واستغلال النفوذ بشكل أو بآخر ، وهذا يعد مظهرًا من مظاهر تحدي النظم .

والعنف الطبقي يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في البيئات الشعبية والأحياء الفقيرة والمحرومة ، فيزيد من مشاعر السخط والإحباط والعدوان بين الأفراد ، ويدفع أفراد الأسرة الواحدة إلى الانحراف أحيانًا ، أو الاعتداء على حقوق بعضهم أو حقوق الآخرين في أحيانًا أخرى .

ج ـ العنف الجماهيري :

ويتجه إلى السلطة وأجهزتها الأمنية بشكل أساسي لرفع الظلم عن الشعب وإظهار سخط الجماهير على أوضاع

فاسدة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، داخلية أو خارجية ، وقد ينحصر في نطاق جغرافي محدود ، أو قطاع طلابي أو مهني معين ، أو قد ينصب على فئة محددة ، وعادة ما يظهر في صورة إضراب أو عصيان أو اعتصام أو قطع طرق ، أو التعدي على بعض رموز النظام أو أجهزته أو المؤسسات التابعة له .

وقد يقال أن العنف الجماهيري شعبي وعشوائي وغير منظم ، ويأتي كرد فعل لأحداث معينة ، وأحيانًا أخرى قد يكون منظمًا يرتبط بتحركات جماهيرية في توقيت محدد لتحقيق أهداف معلنة ، وغني عن البيان أن هناك جهات معينة داخلية وخارجية تتدخل لتحريك الجماهير ضد النظام بطرق تتلاءم مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصرنا الحديث ، ولا نجد المقام مناسبًا للخوض فيها .

والمهم في الأمر أن النسق الأسري يتأثر بما يحدث في المجتمع من أحداث فقد يفقد أحد أعضاءه في أحداث العنف الجماهيري أو ما يكون في المجتمع من اضطرابات وانفلات أمني وبلطجة وخروج عن الشرعية والنظام ، أو قد يعتدي أحد الوالدين على ابن من أبنائه لمنعه من المشاركة في مثل هذه الأحداث ، وقد تحدث اختلافات عنيفة في وجهات نظر الوالد وأولاده أو الزوجين حول

دواعي المشاركة في العنف أو تأييده أو للوشاية بالقائمين به ، أو قد تسود بعض السلوكيات المنحرفة المتمثلة في نهب المال العام أو الأثاث أو الحرق و السلب والكذب والتعدي على الآخرين دون وجه حق .

د ـ العنف المنظم للتنظيمات والجماعات شبه المنظمة :

وتمارس هذا النوع من العنف مجموعة قليلة أو كبيرة من الأفراد أو الجماعات المنظمة أو شبه المنظمة بغرض القيام بأعمال القتل والتفجير والتدمير لمنشآت حكومية أو لبعض وسائل النقل السياحي أو العام ، والاغتيال لبعض الشخصيات .

ويتأثر النسق الأسري بهذه الأحداث لانتشار مشاعر التوتر والخوف والقلق من ناحية ، ولاختلال اتصالات وتفاعلات الأسرة من ناحية أخرى ، وقد يتعرض أحد أبناء الأسرة للإصابة في هذه الأحداث من ناحية ثالثة .

2 ـ العنف و الجوانب الاجتماعية :

أكدت العديد من الدراسات الصادرة في الآونة الأخيرة على أن العنف التلقائي الجماهيري للمجتمع المصري ازدادت معدلاته انعكاسًا لما يعانيه المجتمع من توترات اجتماعية عديدة ، وتظهر هذه الدراسات أن العنف يميل إلى الانتشار في البيئات الحضرية أكثر من الريفية ، وأن الذكور أكثر ميلاً لممارسة العنف من الإناث ، وأن الشباب كشريحة عمرية يميل أكثر من غيره إلى ممارسة العنف ، وأن العنف يرتبط بأنماط مهنية محددة أكثرها الفلاحة المصرية كمهنة رئيسية لغالبية أفراد المجتمع المصري .

ويحلل بعض الباحثين ظروف العنف في المجتمع المصري المعاصر فيرجعها إلى :

أ ـ طبيعة الظواهر التي أدت إلى اهتزاز التنظيم الاجتماعي

ب ـ طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع في مرحلة الانتقال .

وفيما يتعلق بظواهر اهتزاز التنظيم الاجتماعي فيرى منها : الانفصال الذي يحدث بين السياق الثقافي والقيمي

والسياق الاجتماعي في مجال الحركة والتفاعل ، وعدم امتلاك جهاز لإجراءات الثواب والعقاب يكون فعالاً ومانعًا من زيادة حالة عدم التطابق بين السياق الاجتماعي والثقافي ، يضاف إلى ذلك انهيار السياقات التقليدية وسيادة متغيرات مختلفة لبناء السلطة فيها ، مع انتشار ظاهرة التحضر ، وتركز الحرمان والعصبية ، وطبيعة التكوين الديموجرافي الشبابي للدول الفقيرة ، مع عدم فهم الأفراد لمتطلبات التنمية مما يجعلهم غير قادرين على استيعاب دقائق الموقف .

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع فيرى أن هناك ظواهر تساهم في صنع العنف منها : الاختلاف حول تصور دور السلطة لاختلاف النظرة والمصالح لطرفي العلاقة ، وطبقية السلطة من حيث أهميتها وتعاملاتها مع الجماهير ، وعلاقة السلطة بالمجتمع أثناء عمليات التحول والتغير ، وفرض السلطة للجديد في محاولة للتحديث دون رغبة الجماهير ، وعدم تجانس موقف نسق السلطة بكل عناصره ، مما يولد إحساسًا لدى الجماهير بالظلم والمحاباة .

وتؤدي الأوضاع الاجتماعية السيئة ، وتدني مستويات المعيشة ، وارتفاع الأسعار ، وقلة الدخل ، وسوء

المواصلات ، وضعف الخدمات ، وانتشار البطالة وعدم تواجد فرص مناسبة للعمل ، وتفشي الأمية بجميع أنواعها ، والرشوة والمحسوبية والفساد ، وسوء توزيع الثروة ، يؤدي كل ذلك إلى انتشار العنف خاصة بين الشباب المتعلم وعلى الأخص نحو السلطة ممثلة في أجهزتها ومؤسساتها المختلفة .

هذا ، وقد يصدر سلوك العنف كاستجابة للعدوان على القيم بالمعنى الاجتماعي أو قد يتوهم أفراد المجتمع أنه قد تم الاعتداء على بعض القيم المجتمعية ، وقد كشفت عمليات تحليل مضمون قضايا العنف الجماهيري ضد السلطة عن ذلك بوضوح .

وقد يمارس العنف الجماعي الثقافي أو الاجتماعي من خلال بعض الجماعات التي تحاول مصادرة الحريات الاجتماعية للمواطنين ، وتقييد صور النشاط الاجتماعي والثقافي بالقوة ، مما يشكل تهديدًا صريحًا لحقوق الإنسان

ويرى الباحث أن الأسر الفقيرة أكثر ممارسة للعنف من غيرها ، نظرًا لتردي الأوضاع بها من جميع النواحي ، ولسخط رب الأسرة الدائم وعدم رضائه عن نوعية أدواره ودخله مما يجعله في قلق وتوتر شبه دائم ، وكذلك الأسر

كبيرة الحجم تساعد على انتشار العنف الأسري بين الأبناء وبعضهم من ناحية ، وبين الوالدين والأبناء من ناحية أخرى ، وربما يكون ذلك لزيادة المطالب والأعباء من ناحية ، ولكثرة التفاعلات الخشنة من ناحية أخرى ، ولسيادة الشعور بالإحباط وعدم الرضا من ناحية ثالثة .

كما تساهم الاتصالات والعلاقات بين النسق الأسري والأنساق الأسرية الأخرى في زيادة العنف خاصة إذا كانت لدى أعضاء النسق الأسري مستويات مرتفعة من الطموح ، وكانت إمكاناتهم عاجزة عن تحقيق ذلك ، في ذات الوقت الذي يلمسون تحقيق الأنساق الأخرى لاحتياجات أعضائها بسهولة ويسر ، فيقارنون بين ما يريدونه و بين ما يلمسونه في الواقع ، وهنا يحدث الصراع الذي يوصل إلى العدوان والتذمر على مستوى المعيشة والحياة في ظل موارد وإمكانات النسق الأسري .

وقد يساهم الآخرون من الرفاق والمعارف والأصدقاء في جذب بعض الأعضاء في النسق الأسري للانحراف أو لممارسة الاعتداء على حقوق الآخرين خاصة في ظل غياب الرقابة الأسرية ، وانعدام قوة عمليات الثواب والعقاب الأسري وضعف هيبة الدولة وعدم احترام القانون والانفلات الأمني .

كذلك تساهم عمليات الاختلاط بين الجنسين دون ضوابط أو رقابة أو توجيه إلى التعدي على القيم والأعراف المجتمعية ، في شكل عبثي غير مدرك لنتائج الفعل ، خاصة إذا كان العابث بهذه القيم الأسرية يدرك أنها لم تعد عملة صالحة للتداول الاجتماعي الناجح ، ويعي خطأ أن التزامه بها ربما يؤدي إلى انسحابه من المجتمع وعدم قدرته على تحقيق أهدافه التي صاغها في ظل التفاعل مع مكونات الثقافة المعاصرة ، وهنا قد يحدث الصراع والعدوان لدى الفرد على الآخرين في أسرته ، وربما أدى به ذلك إلى التمرد الأسري أو العدوان على أي من الأخوة أو الأخوات , أو الوالدين لتحقيق الاشباعات الخاصة به .

3 ـ العنف والجوانب الإعلامية :

يعتقد الباحث أن العنف الأسري وإن كان طبقًا لما تظهره وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية المصرية والعربية لم يعد مقصورًا على مستوى اقتصادي أو تعليمي أو مهني محدد ، إلا أنه في الإمكان ملاحظة أن العنف أقل انتشارًا في المستويات الاقتصادية المرتفعة ، وأنه يتناسب عكسيًا مع المستوى التعليمي ، فكلما زاد وعي الأفراد وارتفعت درجة تعليمهم كانت ممارستهم للعنف قليلة أو

منعدمة ، أما فيما يتعلق بالمستويات المهنية والحرفية أو الذين يعانون من مشكلات البطالة والأمية بجميع أشكالها فربما كان العنف أكثر انتشارًا بينهم .

وغني عن التعريف أن النشاط الإعلامي والاتصالي في أي دولة من خلال الهياكل الإعلامية سواء أكانت تنتمي إلى الإعلام المقروء أو المسموع أو المرئي أو الرقمي ، يتطلب توافر سياسة اتصالية تضمن التنسيق وتحدد الهدف وتمنع التضارب بين الأجهزة ، ولنضع في الاعتبار دائمًا أن سياسة الاتصال هي مجموع الممارسات الواعية والمدروسة والمحايدة المتعلقة بسلوك الاتصال في مجتمع ما ، بهدف تلبية الاحتياجات الفعلية للجماهير عبر الاستخدام الأمثل للإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة للمجتمع .

إلا أن الملاحظ أن وسائل الإعلام في معالجاتها للمشكلات الاجتماعية في بلادنا ومنها مشكلة العنف لا تلتزم بالحيدة أو الموضوعية ، أو بأخلاقيات المهنة وأدبيات النشر ، بل أنها لا تحترم عقلية المشاهد أو القارئ أو المستمع بشكل كاف ، بل أنها تتفنن في إهدار وقته بأسلوب متعمد تجعله ينصرف عنها ، أو يتشكل لديه اتجاه سلبي نحو ما تقدمه من برامج ومناقشات قد تحقق الغرض العكسي منها .

إنه لمن الضروري أن تعالج وسائل الإعلام قضايانا بشكل عقلاني رزين موضوعي محايد ، يعرض للرأي والرأي الآخر دون انحياز لتيار معين أو جهة معينة ، بعيدًا عن سياسة صب البنزين على النار للمزيد من الحرائق .

نفس الأمر يتعلق بما يعرض من حوادث العنف والاغتصاب التي نسمع عنها ، فنجد الإعلام يقدم معالجة تحمل كل جوانب الإثارة من أجل إقبال الجماهير على شاشات التلفاز ، أو القراء على الصحف والمجلات دون أي اعتبارات للجوانب القيمية والثقافية للمجتمع المصري ، ولعل ما يسمى ببرامج (التوك شو) على الفضائيات أكبر مثال على معالجة الأمور بطريقة سطحية أحادية البعد ، مما يجعلها تنحرف عن الغرض منها ، بل قد تزيد من حالات الانفلات الأخلاقي خاصة عند تقليد الشباب أو المراهقين للنماذج المعروضة أو الآراء و الأفكار المطروحة .

يضاف إلى ذلك الدراما الاجتماعية بجميع أنواعها التي تجسد الخيانة الزوجية مثلاً كحق مشروع للرجل أو المرأة الذي لا يبادله شريكه المشاعر ، و الرجل الذي يقوم زوجته على سلوك خاطئ فعلته يقدم على أنه متخلف

وغبي ، والمرأة المنحرفة التي غاب عنها زوجها للعمل بالخارج تقدم على أنها ضحية الظروف ، ونموذج الشاب الذي عاشر فتاة في الحرام يقدم على أنه ضحية لعدم رضا الأسرة ومباركتها لزواجهما المتكافئ ، والشباب الملتزم أخلاقيًا في تصرفاته تعرضه هذه الدراما في شكل هزلي مضحك دلالة على رجعيته وسذاجته !! ،وهكذا تعرض النماذج بطريقة منحرفة تدعم العنف والعدوان على قيم المجتمع وأصالته .

والأكثر غرابة من ذلك نوعية القائمين على إعداد وعرض وتقديم البرامج الجماهيرية التي تعالج قضايا العنف فنجد أن المعالجة هشة واهية هزيلة تجعل من يحترم عقله ينصرف عنها على الفور ، فالأسئلة التي تثار محدودة بشكل نمطي روتيني وطريقة إلقاؤها ، وإدارة الحوار تفصح عن الجهل الشديد لمقدمي تلك البرامج ، أما السادة الضيوف الذين لا علاقة لهم من قريب أو بعيد بالبحث الاجتماعي والعلوم الاجتماعية فحدث عنهم ولا حرج ، مما يجعل هذه البرامج هدرًا لموارد الدولة لا تجني من ورائه أية فائدة ، لضياع المحتوى وركاكة الأسلوب وعدم احترام عقلية المشاهد وعدم تحفيزه على السلوك الإيجابي للمشاركة الفاعلة في قضايا مجتمعه .

أما فيما يتعلق بالمجلات والصحف المتخصصة في عرض الحوادث فقد تحولت المسألة إلى تفتيش في السير الأسرية وعرض قضايا ما كان يجب أن تعرض تمشيًا مع قيم المجتمع وأعرافه وتقاليده وجذوره الثقافية والاجتماعية ، مما يدعم انتشار سلوكيات تقليد الأمور الخاطئة ، والممارسات الأسرية غير السوية .

أما الأفلام السينمائية التي تقدم النموذج السيئ الهابط أمام الأسرة المصرية وتجعل الشباب العاطل عن العمل يرى ذلك الشاب الذي عمل منذ بضعة أشهر يملك السيارة والفيلا والأثاث الفاخر لأنه يفهم كل شيء في الحياة ، ويستغل عمله في كسب غير مشروع وعلاقات غير مشروعة وهكذا ...

إن الإعلام يقدم لنا صورة مائعة مشوهة في معالجته لقضايا العنف بوجه عام ، والعنف الأسري على وجه الخصوص مما يجعل الرسالة الإعلامية لا تحقق الغرض منها ، ربما لعوامل عدة في مقدمتها : غياب سياسة الاتصال واضحة المعالم غير ذاتية المحاور ، أو بمعنى أدق عدم وضوح سياسة الاتصال واستراتيجياتها أمام من يتعاملون مباشرة مع الجماهير .

4 ـ العنف والجوانب النفسية :

تؤثر الجوانب النفسية على الإنسان بطريقة واضحة أو مستترة (غير مباشرة) لتعكس مدى التوافق والرضا الذاتي للفرد عن نفسه والآخرين في دائرة تعاملاته ، فإذا جاع الفقير أو مرض أو قارن الخدمات في المناطق التي يقطنها بتلك المتوافرة في المناطق التي يسكنها الأغنياء ، مع أنه يدفع حق الدولة كاملاً ، فمن المؤكد أنه يشعر في داخله بالظلم أو بالإحباط أو بالصراع النفسي والتوتر ، وقد يدفعه ذلك إلى ممارسة العنف بشكل تلقائي أو منظم ، فردي أو جماعي ، واضح أو مستتر ، ضد السلطة الحاكمة ، أو ضد الأغنياء خاصة إذا شعر أن ميزان العدالة في المجتمع قد اختل فلم يعد يأخذ حقه من الغني .

وإذا كان مفهوم النفس طبقًا لنظريات الشخصية يتركب في محتوياته الداخلية مستندًا على قدرة الإنسان في علاقاته مع الأشخاص الآخرين والجماعات والمؤسسات ، وعلى قدرته بالوعي والإدراك لأهدافه المحددة ، وعلى قدرته على احتمال الإحباط وعلى قوة الجوانب المعنوية والأخلاقية عليه .

وبذلك فإن هذه العوامل الأربعة تؤثر في دفع الفرد إلى العنف عندما تختل توازناتها ، فالفرد الساخط في علاقاته على ذاته والآخرين أكثر انقيادًا واستهواءً لممارسة العنف والفرد الذي غابت عنه أهدافه ولا يعرف على وجه اليقين ماذا يريد في حياته : حاضره ومستقبله ، يسهل عليه العدوان على ذاته وعلى مجتمعه ، والفرد الذي يجعله الإحباط يشعر بالخزي أو بالعار فيعجز عن تحقيق أي شيء له قيمة ، ولا يعرف كيف يتخطى المشكلة التي يقابلها ، تستثار لديه مشاعر الإحباط لتعبر عن نفسها في صور عدوانية متعددة ، والفرد الذي تتناقض لديه المكونات الأخلاقية والمثل والمبادئ ، ويرى أن ذلك عملية رديئة في زمن لا يحترم الأخلاقيات ، ولكن يعلي من قيمة الماديات ، هذا الفرد قد يكون أكثر عدوانًا أو ممارسة للعنف عن غيره .

وقد تنعكس الأوضاع الاجتماعية على الجوانب النفسية ، فإذا علمنا أن نصيب الصناعة في الدول الأكثر فقرًا في العالم لا يتعدى 10% ، وأن نسبة الأمية فيها تزيد عن 80 % ، وأن ما يزيد عن 90 % من هذه الدول الأكثر فقرًا مسلمة ، وأن 25 دولة منها تقع في قارة أفريقيا ،

و8 دول تقع في قارة أسيا ، وأن هذه الدول في أسيا وأفريقيا تمثل 92 % من الدول الأكثر تخلفًا .

فإن ذلك قد يدفع البعض خاصة الشباب الذي لا يجد فرص العمل أو الأجر المناسب أو السكن أو الزواج في التوقيت الملائم ، إلى ممارسة العنف نحو السلطة تمشيًا مع الرغبة النفسية في التغيير عسى أن يحقق من خلاله بعض أهدافه الأساسية في حياة أفضل ومستوى معيشة أحسن .

ويؤثر الاغتراب من خلال أشكال الانفصال والانتقال وانعدام القدرة والسيطرة وضياع الهدف أو سيادة الإحباط لدى الفرد في دفعه للعدوان والعنف ، كذلك تؤثر العزلة الأسرية في شعور أعضاء الأسرة بانعدام التكيف أو فتور الدفء العاطفي أو ضعف الاتصال الاجتماعي ، مما يجعل الإنسان تحت ظروف خاصة يسعى لإشباعاته الذاتية بغض النظر على عدوانه على الآخرين .

ويربط (فرويد) بين الرغبة السادية والعدوان فهو يرى أن غريزة العدوان تتماثل في الطاقة الشهوانية ، حيث يجد الشخص الذي يمارس العدوان على الآخرين أو على نفسه لذة في عدوانيته تشبع له رغبة مكبوتة في نفسه ، وقد يمارس الفرد عدوانه نحو مصدر الإعاقة أو مسبب الفشل

، أو قد يستبدل هذا العدوان بدلاً من توجيهه إلى الأسباب والمصادر إلى توجيهه نحو الرموز (البدائل)التي ترتبط بالعائق ، ويسمى ذلك بالإحلال أو الإبدال ، كما يحدث مثلاً من إلقاء الخطيب بدبلة الخطبة ، أو تمزيقه لبعض هدايا الخطيبة ، نتيجة لإهمالها له ، أو تعمدها الإقلال من شأنه

وإذا كانت الوظيفة النفسية والعاطفية من أهم مهام الأسرة بصفة عامة ، فإن عدم إشباع الأسرة للحاجة إلى التواد والأمن والاستقرار واحترام الذات والتقدير الاجتماعي والانتماء قد يعد مؤشرًا لتفاقم مشكلة النزاعات الزوجية التي تحول دون إشباع الزوجين والأبناء لحاجاتهم النفسية ، مما قد يدفعهم إلى التمرد أو العدوان أو الإثارة أو ممارسة العنف في تعاملاتهم مع بعضهم أو مع الآخرين بالمجتمع .

5 ـ العنف والجوانب الدينية :

تسعى جميع الأديان السماوية إلى إحداث التغيرات الجذرية للأوضاع السيئة والضارة بالحياة الإنسانية ، وإلى رسم أطر للتعاملات والعبادات والعقائد ، هدفها نفع الناس في حياتهم الدنيوية والأخروية ، وتحض الأديان السماوية جمعاء على حماية الفرد لعرضه وماله ودمه ، كما تدعونا

جميعًا إلى إعلاء كلمة الحق من أجل خير الإنسانية ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالكلمة الطيبة والمحبة والحوار الهادئ الرصين العاقل .

وتفسر بعض التيارات الدينية أسباب الانحلال الأخلاقي بالمجتمع المصري في شتى المجالات بسبب البعد عن الدين وفصله عن السياسة وتعمد عدم تطبيقه ، ولهذا يمارسون أساليب شتى لإقامة شريعة الله ، ويحاولون تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب وهذا أضعف الإيمان ، بينما ترى تيارات أخرى أهمية الدعوة للإصلاح بالهدوء والعقلانية والحلم ، والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن .

ومن الملاحظ أن انتشار التيارات الإسلامية بالمجتمع المصري في الوقت الحاضر (ووصولها إلى الحكم بعد أحداث يناير 2011) استتبع سعي أفرادها لتمييز أنفسهم عن باقي أفراد المجتمع حيث يرون أنهم يحافظون على تقاليد الدين الإسلامي دافعين غيرهم إلى الالتزام بها ، وقد يصل الأمر بهم إلى استخدام القوة مع الآخرين عندما تقتضي الضرورة ذلك .

وقد يمارس العنف اللفظي أو البدني من جانب بعض أفراد المجتمع نحو آخرين مخالفين في الجنس تحت مسميات دينية ، والواقع أن ذلك قد يعكس اتجاهات تعصبية الرجال نحو النساء، أو العكس نتيجة لأسلوب التربية والتعليم والتثقيف والتنشئة الاجتماعية من ناحية ، ولما تزرعه وسائل الإعلام من اتجاهات غير سوية وهدامة من ناحية أخرى ، والأمثلة على ذلك عديدة حيث نجد الاتجاهات التعصبية نحو فريق رياضي معين أو حزب أو تيار ديني أو سياسي معين ، أو جنس محدد ، أو ثقافة معينة ، أو منطقة محددة ، وكل ذلك يلعب دورًا خطيرًا في دفع الأفراد نحو ممارسة العنف بأساليب متنوعة .

وقد ينتشر العنف في تعاملات الأفراد لعدم مراعاة التسامح وقبول الآخر ، أو لعدم تفهم الإنسان لطبيعة علاقاته مع الآخرين انطلاقًا من منظومة معرفة الحقوق والواجبات ، وقد يسعى بعض الأفراد إلى الكبر والاستعلاء وإقصاء الآخرين وممارسة العنف عليهم ، متناسين حقوق الإنسان التي أساسها العدل والكرامة والتواضع .

كما يمارس العنف من قبل بعض المنحرفين في صورة العنف الجنسي على الإناث أو الأطفال ، متناسين أن من خصائص الإنسان قدرته على في التغلب على تحكم

الغريزة ، وإعلاء قيمة العقل .   ، ويمارس العنف في بعض صوره كرغبة في الانتقام من الآخرين خاصة انتقام الصغير من الكبير ، أو القوي من الضعيف ، أو انتقام من لهم خبرات سيئة مع آخرين ممن أصبحوا يملكون التأثير عليهم .   ، متناسيًا مبادئ الشرائع السماوية التي تدعونا إلى الصفح والمغفرة عن الآخرين ، فإذا دعتنا قدرتنا على ظلم الناس فيجب أن نتذكر قدرة الله علينا .

هذا ، وتعتبر فئة الشباب من أكثر الفئات العمرية التي تمارس العنف بدوافع دينية تعبيرًا عن اغترابها عن السلطة والمجتمع ، وعن بحثها عن انتماء خارج نطاق المجتمع ممثلاً في إقامة دولة على أساس ديني .   .

وقد يمارس العنف الديني كتعبير عن الاحتجاج أو رد فعل ضد مراكز الانهيار الغربي في الثقافة الدينية ، ويعد العنف في هذه الحالة وسيلة للتعبير عن الحرية ، كما يذهب البعض .

وقد يحدث العنف الأسري لعدم مراعاة الرجال لحقوق النساء ، أوقد يحدث العنف والعدوان من النساء على الرجال لتغاضيهن عن واجباتهن بدعوى تأكيد وإثبات الذات ، وأيضًا قد يحدث العنف الأسري لضياع المعايير

الدينية في توزيع الميراث بين الأبناء مما يجعلهم يعيشون في خلافات وخصومات وتعديات مستمرة .

وقد ينسى الأبناء واجباتهم نحو الآباء فلا يقولون لهم قولاً كريمًا ، ويعملون على الإساءة إليهما للحصول على مالهم أو مسكنهم أو ممتلكاتهم ، كما نسمع الآن عن أبناء يقومون بطرد والديهما ليحصلوا على المسكن أو ليرضوا زوجاتهم متناسين القيم والمبادئ التي ترسخت في وجدان المجتمع .

وقد يحدث العنف بين الزوجين لرغبة الرجل في عدم إعطاء المرأة حقوقها ، فقد يحدث العنف الأسري لعدم تربية الآباء لأولادهم تربية سليمة ، وتركهم الحبل على الغارب لهم دون قيد أو توجيه ، وكذلك قد يكون العنف بين الزوجين مرجعه إلى سوء الاختيار .

الفصل الثاني

نحو فهم صحيح لمفهوم العنف الأسري

يفرق بعض الباحثين بين العنف والأفعال العنيفة حيث أن العنف يشير إلى سلوكيات تستهدف إحداث ضررًا بالآخرين أو بالنفس ، بينما الأفعال العنيفة تشير إلى شكل الممارسة وأسلوبها ، فقد تسعى لإيقاع ضرر ما بأسلوب هادئ (كالقتل بالسم) ، أو بأسلوب عنيف (كالقتل بالذبح أو الطعن) ، وعلى هذا فإن الأفعال العنيفة هي أحد أشكال ظاهرة العنف التي عادة تدرس من خلال العنف كنشاط ، وبالطبع نستبعد الظواهر الطبيعية العنيفة كالزلازل والبراكين والأعاصير ، ونركز على سلوكيات الأفراد خاصة التي ينجم عنها ضرر أو خسارة أو تلف أو هدم .

وقد يظهر العنف كذلك في صورة هدم للممتلكات العامة أو الخاصة أو الإخلال بالقانون أو الاعتداء على حقوق الآخرين أو القصاص غير العادل ، وكذلك يصدر العنف في

أشكال الافتراء والسب والقذف والاتهام الباطل ، أو التوبيخ أو الإهانة العلنية .

وفي اللغة العربية تستخدم كلمة التعنيف لتحمل معنى التعبير واللوم ، ويستخدم مصطلح العنف ضد الرفق ، ويقال : عنف به وعليه ، عنفًا أي أخذه بشدة وقسوة فهو عنيف ، وعنفه أي عنف به وعليه .

وفي العلوم الاجتماعية يقصد بالعنف : استخدام الضغط أو القوة استخدامًا غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما .

والعنف في معناه المجرد يشير إلى الاستخدام الفعلي للقوة لإحداث الضرر والأذى بالأشخاص ، والتدمير والإتلاف للممتلكات العامة أو الخاصة ، والعنف من الناحية القانونية يركز على تحديد المسئولية الجنائية في العدوان .

وقد تحدث عمليات التدمير أو الإتلاف أو الحرق أو القتل أو الاختطاف أو سعي فرد لتشويه سمعة آخر ، لعدم مراعاة أصول العلاقات الإنسانية والقيم والمبادئ والأخلاق الكريمة ، ومثال على ذلك في مرحلة

الخطبة نجد أن بعض الأسر قد تنهي خطبة شاب لابنتها في حالة تواجد البديل الأكثر مالاً وقوة .

ومثال ثان : أن بعض الرجال يفهم أن سلطتهم الأسرية سوف تضعف أو تتلاشى إذا تلاطفوا مع أبنائهم ونسائهم ، وفي نفس الوقت قد تسود حالات العدوان بين الزوجين نتيجة لسوء الظن والشكوك من غير ريبة ، متجاهلين قيم العلاقات الزوجية التي أساسها الإخلاص والمودة والرحمة ، وقد تحدث المشاجرات بين الزوجين أيضًا لتدخل الأهل والأقارب والأصدقاء والجيران في العلاقة بالسوء ، بل قد تشجع بعض النساء الآخرين على ممارسة العنف معها خاصة في حالة خضوعها للقول في تعاملاتها مع أصحاب النفوس المريضة والنوايا السيئة .

وقد يكون الشح أو التبذير دافعًا لممارسة العنف الأسري ، وقد ينشأ الصراع والنزاع بين أفراد الأسرة الواحدة لعدم مراعاة الأفراد ميسوري الحال لحقوق إخوانهم وأبنائهم وآبائهم محدودي الدخل ، وقد يحدث العنف بين الأسرة نتيجة عدم تعاطف الأسر الغنية مع الأسر الفقيرة ومساعدتها والوقوف بجوارها ، ومن العوامل التي قد تؤثر سلبًا على حياة الزوجين وخاصة في المجتمعات الريفية جنس الوليد .

والعنف في مفهومه الضيق قد يكون اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو سياسيًا أو عسكريًا أو دينيًا ، وعلى وجه الإجمال فإن مفهوم العنف يرتبط بمجال محدد أو بالهدف من وراء استخدامه ، سواء أكان ماديًا أو معنويًا .

ونحب أن نشير هنا إلى الفرق بين العنف والإرهاب ، فالإرهاب ينصرف إلى الاستخدام المنظم للعنف ، بهدف إحداث تأثير ما بطرق غير معتادة ، والإرهاب في نفس الوقت فعل رمزي يشتمل على معنى له مغزى أوسع من الفعل ذاته .

والعنف الفردي يختلف عن العنف الجماهيري حيث أن الأخير سلوك عدواني إيجابي ، بدني أو مادي ضد بعض أفراد الجمهور ، على أساس انتمائهم لجماعات معينة أو دفاعهم عن قيم معينة ، تتعارض مع المجتمع بوجه عام ، أو تتعارض مع القيم التي يرعاها ممثلي السلطة الذين وقع عليهم العدوان .

ويرتبط مفهوم العنف بالعدوان أو الإحباط ، كما يرتبط مفهوم العنف كذلك بنظرية الصراع فالصراع يشير إلى حدوث توتر بين كيانين اجتماعيين ينتج عن تنافر الاستجابات الفعلية أو المتطلبة ، ويتفق كثير من الباحثين

على وجود نوعين من الصراع ، هما : الصراع الشخصي ، والصراع أللا شخصي ، الصراع الشخصي ينتج عن كراهية شخصية مصحوبة برغبة شعورية أو لا شعورية للإضرار بالطرف الآخر ، وقد يرجع ذلك إلى تنافر الميول أو الاستجابات أو الأهداف ، في حين أن الصراع أللا شخصي يتمركز حول الموضوع وليس الخصم ، ولهذا قد يدور الصراع غير الشخصي حول السلطة أو لعبة معينة أو قضية اجتماعية أو سياسية محددة .

وفي بعض الأدبيات والدراسات الاجتماعية يذهب العديد من أساتذتنا الأفاضل إلى أن : العنف سلوك أو فعل إنساني يتسم بالقوة والإكراه والعدوانية ، صادر عن طرف قد يكون فردًا أو جماعة أو دولة ، وموجه ضد الآخر بهدف إخضاعه واستغلاله في إطار علاقة قوة غير متكافئة بما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى .

هذا ، وقد أوضح آخر تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية أن العنف يكبد الدول خسائر مادية ضخمة ، وتشير الإحصائيات إلى أن الإصابات التي تنجم عن العنف تكلف الدول ما لا يقل عن 5 % من إجمالي الناتج المحلي

، وذلك بالإضافة إلى المعاناة الجسدية والنفسية المريرة ، للأفراد المتضررين من هذا العنف ألا إنساني .

وقد جاء في تقرير صدر بمناسبة اختتام مؤتمر عن مكافحة العنف ، والذي عقد في العاصمة النمساوية فينا ، أن نحو 7 مليون شخص يموتون سنويًا بسبب إصابات ناجمة عن العنف ، كما يصاب ملايين آخرون بإصابات نفسية وجسدية مختلفة .

وتشير دراسة إلى أن العنف هو من أكثر العوامل المسببة للوفيات للفئة العمرية ما بين 15 و 44 عامًا ، وتتفاوت النسب بين الذكور والإناث حيث تبلغ لدى الذكور 14 % أما الإناث فتبلغ 7 % ، كما توضح الدراسة أن الذكور عادة ما يتم قتلهم بواسطة أشخاص غرباء ، أما النساء فغالبًا ما يتعرضن للقتل على أيدي أزواجهن أو شركائهن ، كما أشارت الدراسة إلى حجم التكاليف الطبية والقانونية والقضائية والأمنية الباهظة المترتبة على هذا العنف ، بالإضافة إلى الأضرار النفسية ، وفقدان القدرة على الإنتاج ، وجاء فيه : إن السلفادور تنفق 4.5 % من ناتجها الإجمالي القومي على التكاليف الطبية المرتبطة بالعنف ، بينما تنفق البرازيل 2 % ، وبيرو 1.5 % ، أما في الدول الصناعية فالتكلفة مرتفعة للغاية ، ففي

استراليا مثلاً تتكبد الدولة خسائر مالية لا تقل عن 840 مليون دولار .

إن العنف على تنوع أنواعه : كالعنف الشخصي ، والمنزلي ، وعنف التقاليد والعادات والأعراف الخاطئة ، وعنف السلطة ، وعنف الحروب والصراعات ، يتطلب تشريعات قانونية ، وثقافة ملزمة تحول دون استمرارية العنف لضمان تقدم المجتمع ورقيه وتنميته بما في ذلك الحق في اللجوء لسبل الإنصاف والتعويض القانوني ، والحصول على التعليم والرعاية الصحية ، والحماية من الدولة ومؤسسات المجتمع العالمي .

أما العنف العائلي فقد صار هو الآخر بلاءً مستوطنًا في جميع أنحاء العالم ، والأغلبية الساحقة من ضحاياه هم من النساء والفتيات ، ففي الولايات المتحدة ـ مثلاً ـ تشكل النساء نحو 85 % من ضحايا العنف المنزلي ، كما تشير آخر الدراسات إلى أن العنف ظاهرة عامة لكافة الطبقات المجتمعية والثقافية ، وأنه أسلوب معتمد في التعامل مع المرأة في المجتمعات النامية والمتطورة ، فعلى سبيل المثال تؤكد الأرقام أن : 48 % من النساء يتعرضن للضرب في الأردن بصورة دائمة ، و 96 % من ضحايا العنف في فرنسا من النساء ، و 8 نساء من كل عشر

ضحايا للعنف في الهند ، وفي استطلاع شمل 3000 رجل كرواتي اعترف 85 % منهم بأنهم ضربوا نساءً خارج العائلة أو داخلها ، وفي مصر تتعرض امرأة واحدة من كل ثلاث نساء للضرب من قبل الزوج مرة واحدة على الأقل خلال الزواج .

وتشير تقارير أخرى إلى أن أشهر صور العنف الموجه ضد المرأة في أماكن مختلفة من العالم في الوقت الحالي هي عمليات الختان ، حيث تتعرض 120 مليون فتاة سنويًا لعملية ختان ، ومن صور العنف الممارس ضد المرأة نذكر : عمليات الاغتصاب ، إذ تتعرض له 700 ألف امرأة سنويًا في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونسبة عمليات قتل النساء على أيدي أزواجهن تبلغ 50 % من إجمالي عمليات القتل في بنجلادش ، وفي بريطانيا يتلقى رجال الشرطة مكالمة هاتفية كل دقيقة من النساء اللاتي يتعرضن للعنف داخل المنزل يطلبن المساعدة ، وفي جنوب أفريقيا تتعرض 1411 امرأة يوميًا للاغتصاب ، مما يعد أعلى المعدلات في العالم .

والصورة الأخيرة من العنف الموجه للمرأة على مستوى العالم هو العنف في سوق العمل ، حيث تمارس النساء مهنة الخدمة في المنازل ، وتؤكد دراسة حديثة أن

سريلانكا تعد من أكثر دول العالم تصديرًا للعاملات المنزليات ، وأن 30 % من السريلانكيات واجهن مشاكل من خلال ممارسة هذه المهنة مثل الاعتداء عليهن أو عدم دفع أجورهن ، كما أن عدد الخادمات العائدات من الخارج بعد تعرضهن للإيذاء يبلغ يوميًا حوالي 50 خادمة ويرجعن في حالة من المعاناة والانهيار التام .

ويتخذ العنف كوسيلة لإخضاع المرأة لتحقيق أغراض فردية أو جماعية شخصية أو رسمية ، والواقع يشير إلى تعرض كثرة من النساء لصنوف محددة من العنف بسبب هويتهن الجنسية أو بسبب أصلهن العرقي والطائفي أو مستواهن الثقافي والاقتصادي أو انتمائهن الفكري والسياسي ، وخلال الحروب والصراعات والاضطرابات المسلحة كثيرًا ما يستخدم العنف ضد المرأة باعتباره سلاحًا في الحرب بهدف تجريد المرأة من آدميتها واضطهاد الطائفة أو الطبقة أو الدولة التي تنتمي إليها ، أما النساء اللائي ينزحن عن ديارهن فرارًا من العنف أو الصراع ، أو يرحلن بحثًا عن أمان وحياة أفضل ، وكثيرًا ما يجدن أنسهن عرضة لخطر الاعتداء أو الاستغلال بلا أدنى رحمة أو حماية .

ولعله في ضوء العرض السابق يمكن للباحث استنتاج أن العنف الأسري قد ينتج عن صراع شخصي أو غير شخصي ، وقد يكون واضحًا أو مستترًا ، وقد يلعب الإحباط والقوة والتعليم دورًا فاعلاً فيه ، وقد تكون عوامله ذاتية أو بيئية ، وقد يرجع العنف الأسري إلى عوامل حاضرة أو ماضية أو إلى تفاعل العوامل الحاضرة مع الماضية .

ومن الضروري أن نأخذ في الاعتبار عندما ندرس العنف الأسري ما يلي :

العنف الأسري ظاهرة تعبر عن سلوك بشري ليس من الضرورة أن تكون كل صوره مرفوضة ، بل يكون مفيدًا في حالات التأديب والتقويم ، ولكن بشرط ترشيد استخدام العنف خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

- إن العنف الأسري قد يكون بين الأبناء أو الزوجين أو الأبناء والآباء أو في علاقة النسق الأسري ، أو أي من وحداته في تفاعلاتها مع الأنساق الأسرية الأخرى بالمجتمع ، ممثلة في صورة : الأهل / الأقارب / الجيران / الأصدقاء .

ـ إن العنف الأسري في أغلب الحالات عنف شخصي متوقع في ظل طبيعة العلاقات والتفاعلات الأسرية السالبة .

ـ إن نسق التنشئة الاجتماعية قد يدعم العنف الأسري في بعض صوره أللا شخصية ، فالفتاة تكره حماتها قبل أن تتزوج من ابنها أو قبل أن تعاشرها ، ونفس الأمر بالنسبة للرجل الذي يأخذ موقفًا معاديًا لأم زوجته ، ربما قبل أن يخطب الابنة ، وهكذا يدعم التراث الشعبي كراهية موجهة من جانب بعض أفراد الأسرة ضد جوانب أخرى بالمجتمع ، قد تكون مصدر السلطة .

ـ إن العنف الأسري قد يكون واضحًا مستترًا بتراكم خبرات التفاعل فقد يحدث العنف نتيجة لموقف واحد كما في حالات السرقة والقتل مثلاً ، وقد يحدث العنف نتيجة لتراكمات وخبرات الإهمال كما في حالات انحراف الزوج أو الزوجة مثلاً

ـ قد يرتبط العنف الأسري بمدعم خارجي أو بتدعيم من أعضاء النسق الأسري ذاته ، كما في حالات قتل الزوجة للزوج بمساعدة الأبناء ، أو قتل الزوجة لزوجها بمساعدة عشيقها ، أو صديق الزوج الخائن ..

ـ العنف الأسري يرتبط عادة بالحرمان النفسي ، وعدم القدرة على تحقيق تأكيد الذات ، كما يحدث في حالات الانتقام من جانب الابن نحو والديه مثلاً .

ـ العنف الأسري قد يحدث نتيجة الشعور بالإحباط أو القهر أو الإحساس بالظلم كما في حالات التمرد ، وعدوان أحد الأبناء على الوالد الشحيح الذي يمتلك مالاً ولا ينفق على أولاده ، بل يبخل تمامًا على نفسه ، أو يصرفه على ملذاته الخاصة

ـ العنف الأسري قد يرتبط بفرض الرأي وممارسة القوة كما يحدث في بعض البيئات الفقيرة والمستويات التعليمية المتدنية ، فقد يقتل الرجل زوجته بوابور الجاز لرفضها عمل كوب من الشاي له ...

ـ قد يرتبط العنف بعدم وجود قنوات اتصال مناسبة بالأسرة ، فقد تتصور الزوجة مثلاً أن الزوج يتعمد الإساءة إليها أو الإقلال من شأنها ، مما يدفعها إلى التحالف مع أطراف أخرى للتخلص من الزوج ، أو قد تتدخل والدة الزوجة مثلاً في حالة غضب الزوجة فتمنع الزوج من الحوار أو التفاهم مع زوجته ، مما يعقد المشكلة ، وقد يجعله يلجأ لأساليب هدفها فرض الرأي بالقوة أو بالقانون.

ـ قد يرتبط العنف الأسري باختلال التوازن الأسري أو زيادة الطموحات مع عجز القدرات الفعلية لإمكانات الأسرة ، مما يجعل الزوج الذي يشعر بالعجز أمام مطالب الأسرة دائمًا في حالة مزاج حاد ، يثور ، ويعتدي على الأبناء أو الزوجة بالضرب لأتفه الأسباب .

ـ قد تلعب المتغيرات العمرية أو التعليمية أو الثقافية أو الجنسية أو المهنية أو الاقتصادية أو النفسية أو الاجتماعية ، أو أكثر من جانب ـ مما سبق ـ دورًا في ممارسة العنف الأسري بصفة عامة .

ـ قد يتضمن العنف الأسري اعتداء أحد أفراد الأسرة على ذاته أو على الآخرين في محيط أسرته ، وقد يكون هذا الاعتداء لفظيًا أو بدنيًا ، أو باليد أو بآلات حادة أو باللسان ، وقد يصيب هذا الاعتداء جزء أو كل أجزاء الأسرة .

ـ العنف الأسري يعبر بالضرورة عن صراع الأدوار أو ضغوطها أو عدم تكاملها ، أو سوء فهمها ، أو قد يعبر عن اختلال القواعد والمعايير الأسرية أو غياب الثواب والعقاب ، أو فشل عملية التوجيه والتنشئة الاجتماعية .

الفصل الثالث

مظاهر العنف الأسري

لما كان العنف الأسري هو كل فعل يصدر عن أحد أو بعض أو كل أعضاء النسق الأسري نحو بعضهم أو الآخرين ، بهدف إلحاق الأذى والضرر المادي أو المالي أو المعنوي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أو بشكل واضح أو مستتر مع توافر عنصر القصد ، وممارسة القوة لإلحاق الأذى بالمستهدفين من العنف ، أو بأي من رموزهم ومتعلقاتهم ، والعنف قد يظهر في عدة مستويات أهمها :

أ ـ عنف خاص بمستوى الفرد ذاته

ب ـ عنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء

ج ـ عنف خاص بمستوى العلاقة بين الزوجين

د ـ عنف خاص بمستوى العلاقة بين الأبناء والآباء

هـ ـ عنف خاص بمستوى علاقة الأسرى بالأسر الأخرى والمجتمع بوجه عام .

وقد يمارس العنف الأسري خلال كافة المراحل الخاصة ببناء الأسرة ، فقد يمارس في مرحلة الخطبة ، أو مرحلة عقد القران ، أو مرحلة الزفاف وبدء الحياة الزوجية ، أو مرحلة الإنجاب وتحمل تبعات الأولاد ، أو مرحلة دخول الأبناء إلى المدارس أو مرحلة وصول الأبناء لسن المراهقة ، أو مرحلة انفصال الأبناء عن الأسرة ، أو مرحلة التقاعد ، أو فقد شريك الحياة بالموت أو الانفصال أو الهجر بسبب أو لأخر .

وقد يكون العنف الأسري مرتبطًا بمشكلات التكيف والتوافق الأسري ، فقد يدور حول : البعد الاقتصادي / العلاقات الاجتماعية / العلاقات السلطوية / البعد التعليمي / البعد النفسي / البعد العاطفي / البعد الجنسي / البعد الاتصالي / البعد التفاهمي / البعد القيمي .. ويدخل في هذا العادات والمعايير والأعراف المجتمعية ، أو قد يمارس العنف لخلاف حول تربية الأولاد أو تعليمهم أو توجيههم أو تدبير شئونهم مع الأم أو أحد الأنساق الفرعية للأسرة .

ومن أشكال العنف الأسري : عنف الكلمات أو الألفاظ أو عنف الأفعال والسلوك ، ويظهر ذلك في السباب والشتائم والصراخ والشكوى اللاذعة المستمرة أمام الآخرين ، بينما قد يظهر عنف السلوك في تمزيق الملابس أو التشاجر بالأيدي أو تحطيم أثاث المسكن أو الضرب بالعصي أو اليد أو الآلات الحادة أو الأحذية أو مستلزمات الطعام والشراب ، وقد يكون العنف أحادي البعد من جانب طرف على آخر دون رد فعل مناسب أو ثنائي البعد ، فكلا الطرفين يتبادلان العدوان ، أو قد يكون العنف الأسري جماعي في حالة استقطاب كل طرف عدد من أفراد الأسرة

وقد يظهر العنف الأسري في شكل الاعتداءات المتبادلة بين الزوجين أو اعتداء الزوج على الزوجة أو العكس ، أو في شكل اعتداء أحد الوالدين أو كلاهما على أحد الأبناء ، أو اعتداء الأبناء على الوالدين ، أو اعتداء أهل أي من طرفي العلاقة الزوجية على الطرف الآخر أو على أهله أو أقاربه ، وقد يكون العنف من جانب الطرف الوالدي المغاير (زوج الأم / زوجة الأب) نحو أبناء الطرف الآخر ، أو قد يمارس العنف نحو الأسرة أو أي من أفرادها كالاعتداء على الصبية أو على الإناث أو التحرش الجنسي

بهم ، وقد يكون العنف من السلطة أو أجهزة أمنية نحو أحد أفراد النسق الأسري .

الفصل الرابع

أسباب العنف الأسري

إن النظرة إلى العنف الأسري كمشكلة أسرية أو فردية تتعامل معها طريقة خدمة الفرد كأحد طرق الخدمة الاجتماعية ، ترجع عوامل حدوث المشكلة إلى العاملين : الذاتي والبيئي في تفاعلهما معًا ، فالعامل الذاتي يرتبط بطبيعة تكوين نسق الشخصية لدى أفراد الأسرة سواء ارتبط هذا التكوين بالجانب الجسمي أو النفسي أو العقلي أو الاجتماعي ، أما العامل البيئي فيدور حول مساهمات الآخرين و المدرسة (المعهد أو الكلية) والعمل والإعلام ومؤسسات المجتمع بصفة عامة في ترسيخ عوامل العنف لدى أفراد الأسرة ..

والنظرة إلى الأسرة كنسق اجتماعي قد ترجع عوامل العنف إلى علاقة الأنساق ببعضها ، أو بالأنساق الخارجية ، وإلى مدى قدرة النسق على امتصاص التوتر والصراع وتقبل الإحباط ، ومدى قدرته

على تحقيق أهداف أفراده وتوازنه بشكل متناسب مع التغيرات الحادثة ، وقد يرجع العنف إلى جوانب الخلل في الاتصالات والتفاعلات والتوازنات عند النظر إليه من منظور العلاج الأسري .

بينما تحدد نظرية الدور مسببات العنف في : ضغوط الدور / صراع الدور / غموض الدور / تباين توقعات الدور / عدم تكامل الدوار التي يمارسها الفرد / التداخل في تعلم الفرد لمتطلبات دوره .

في حين نجد أن النظرية السلوكية في إطارها العريض ترى أن أسباب العنف الأسري هي : العادات السلوكية الخاطئة المتعلمة التي دعمت السلوك العدواني لدى الفرد .

بينما يرى أصحاب الاتجاه العقلي أن تفسير العنف الأسري يرجع إلى اختلال محتوى الأفكار أو اضطراب قدرات العقل على الفهم والتعامل مع المتغيرات المحيطة .

وإذا كانت نظرية الاتصال ترى أن العنف المجتمعي يتأثر بالأسرة وأحوالها وأوضاعها كما أنه يؤثر فيها ، فإنها كذلك ترى أن العنف الأسري انعكاس لممارسات العنف

التعليمي والوظيفي والطبي والرياضي والديني والسياسي والإجرامي وخلافه .

ومن الملاحظ أن العنف يزداد بصفة عامة عندما يسود البلاد ظروفًا عامة سياسية واجتماعية واقتصادية محبطة ، أو انقلابات سياسية أو عسكرية أو فوضى وصراعات واضطرابات ، مما يؤدي إلى شيوع استعداد عام في ممارسة العنف يفجره استفزاز بعض العناصر بتصرفات غير لائقة .

وفي ملاحظة الباحث للعوامل المؤدية للعنف الأسري ، يمكن أن تتحدد أهم هذه العوامل فيما يلي :

ـ يحدث ويزداد العنف الأسري في حالات سن قوانين وتشريعات غير عادلة ، وكذلك يزداد في حالة بطء إجراءات التقاضي ورد الحقوق لأصحابها .

ـ يزداد العنف الأسري في ظروف تدهور المعيشة للمواطنين ، كما يزداد في ظروف هجرة الأزواج والزوجات للعمل بالخارج ، وكذلك في ظروف عدم جدية الرقابة والتوجيه للأبناء .

ـ يحدث و يزداد العنف الأسري عند خروج الزوجين معًا للعمل فترات طويلة ، وترك الأبناء دون رعاية كافية ومناسبة

ـ كلما زادت مستويات الطموح الفردي دون مراعاة لمتطلبات الأسرة ككل ، كلما زادت حوادث العنف الأسري ، والعنف الأسري متغير تابع وهو نتاج للأزمة الاجتماعية الشاملة التي تمر بها بلادنا لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية والإعلامية .

ـ تساهم البطالة وضعف فرص العمل وأزمة الإسكان ، و عجز الشباب عن مواجهة تكاليف وأعباء الزواج ، كل ذلك يؤدي إلى زيادة حوادث العنف الأسري خاصة مع تدني المستويات المعيشية والاقتصادية للأسرة المصرية بوجه عام .

ـ شيوع الأمية بجميع أنواعها ، و غياب الوعي الديني الفردي والأسري والفهم المتشدد الخاطئ لقواعد الدين في أمور حياتية كثيرة خاصة قوامة الرجل على المرأة ، هذا يؤدي إلى انتشار حالات العنف الأسري .

ـ التقصير الشديد من جانب أجهزة الإعلام في القيام بدورها الأصيل في نشر قيم التسامح واحترام الآخر وقبول والحوار بالتي هي أحسن ، مما يساهم بشكل مباشر في زيادة حالات التقليد للعنف بوجه عام ، والعنف الأسري بوجه خاص .

ـ إدمان بعض الأبناء للمخدرات ، وانخفاض مستوى الإنجاز لدى الآخرين ، وشعور البعض بالاغتراب ، وتدني مستوى الثقافة والوعي الأسري ، كل ذلك متغيرات تساهم في انتشار حالات العنف الأسري .

ـ سيادة الصراع حول المال والسلطة والجنس ، وإهمال تربية الأبناء ، والتساهل في عقوق الوالدين ، وتفسخ الروابط الأسرية ، كل ذلك يؤدي إلى زيادة العنف الأسري

ـ وجود طرف والدي مغاير (زوج الأم أو زوجة الأب أو المعيشة مع أحد الأقارب) ، أو الشعور بالحرمان النفسي ، أو الإهمال الأحادي أو المتبادل بين الزوجين ، أو تدخل الأهل في شكل العلاقات الأسرية بطريقة خاطئة مما يؤدي إلى زيادة العنف الأسري .

ـ الاختلاط الأسري دون وعي أو توجيه أو ضوابط يؤدي إلى الانحراف الأخلاقي لبعض الزوجات والأبناء مما يسهل عمليات العنف الأسري .

ـ التباعد النفسي والجغرافي والعمري والثقافي بين الزوجين قد يؤدي إلى زيادة العنف الأسري ، يضاف إلى ذلك التدليل أو الحرمان ، وعدم مراعاة الوالدين القيم والمبادئ والعادات والتقاليد في التعامل مع أفراد الأسرة ، مما يؤدي إلى زيادة العنف الأسري .

ـ الجشع والطمع وضعف الإرادة والاستسلام للأهواء والرغبات والنزوات وأصدقاء السوء من شأنهم أن يساهم في العنف الأسري .

الفصل الخامس

الخدمة الإجتماعية ومواجهة العنف الأسري

لما كان البناء الأسري قد أصيب بتغيرات عديدة في مجتمعنا أنتجتها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية والإعلامية ، أثرت عليه بالسلب نتيجة عوامل التغير في بناء الأسرة ككل ، وعوامل التغير في دور الأم ، والتغير في دور الأب ، يضاف إلى ذلك عوامل التغير وأثاره المنعكسة على الأبناء .

ولما كانت طريقة خدمة الفرد وهي إحدى طرق الخدمة الاجتماعية تتدخل مهنيًا من خلال أطرها النظرية لمواجهة هذه التغيرات من حيث عوامل الأحداث ، وأضرارها ، وتخفيف الأضرار الناجمة عنها أو المصاحبة لتلك التغيرات ، فإن الأخصائي أو الباحث الاجتماعي عندما

يتعامل مع العنف الأسري فقد يتناوله من خلال مؤسسات متعددة نعرض لأهمها فيما يلي :

أ ـ يتعامل مع العنف الأسري من خلال تأثيره على الأبناء في مراحل التعليم المختلفة ، وفي هذا يجب أن تساهم مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية ، وإدارات رعاية الشباب في المعاهد والكليات المختلفة بدور فعال لمواجهة هذه الظاهرة .

ب ـ يتعامل مع العنف الأسري من خلال تأثيره على الزوجين في أي من مراحل النمو الأسري ، وفي هذا يجب أن تساهم مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية والتابعة لوزارة الشئون الاجتماعية وبعض المؤسسات الطبية والنفسية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالأسرة والأمومة والطفولة بدور فعال في التصدي لهذه المشكلة .

ج ـ يتعامل مع العنف الأسري من خلال تأثيره على المسنين والأجداد والآباء في الأسرة ، وفي هذا يجب أن تساهم دور رعاية المسنين ونوادي المسنين ومؤسسات الترفيه والترويح بدور حقيقي .

د ـ يتعامل مع مظاهر العنف الأسري من خلال الميول والاتجاهات التي تظهر على الأطفال والناشئة بالمؤسسات المختلفة كالحضانات ودور الرعاية الاجتماعية أو دور الإيداع .

هـ ـ يتعامل مع العنف الأسري من خلال تفاعلات الأسرة وعلاقاتها واتصالاتها مع الأسر الأخرى ، وفي هذا يجب أن تساهم مؤسسات تنمية المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالمرأة ، وأماكن قضاء وقت الفراغ والأندية والساحات الشعبية المتنوعة في مواجهة قضية العنف الأسري ، من خلال المساهمات التثقيفية والتوعوية من جانب أجهزة الثقافة الجماهيرية ووسائل الإعلام المختلفة .

و ـ يتعامل مع العنف الأسري من خلال الحالات التي تقضي فترة عقوبة في مختلف السجون ، وفي هذا تساهم السجون ومؤسسات التقويم بدور فاعل حتى يصبح من أخطأ مواطنًا صالحًا يفيد وطنه .

هذا ، ويمكن أن تمارس طريقة خدمة الفرد مع حالات العنف من خلال العلاج الأسري ، أو نظرية الدور ، أو النظرية النفسية / الاجتماعية ، أو أسلوب العلاج الجمعي

، أو النظرية السلوكية ، أو النظرية الوظيفية ، أو نموذج حل المشكلة ، أو أسلوب المهمة المحددة ، أو العلاج الثنائي ... إلخ ... ، إلا أن هذه الدراسة المتواضعة تركز على الدور المقترح من خلال نموذج العلاج الأسري ، حيث أن أساليبه تتلاءم بشكل أكبر مع معالجة العنف الأسري كمشكلة ، تنجم عن الاتصالات المختلفة والتفاعلات المضطربة والتوازن غير السوي ، كما ينعكس على التوظيف الأسري سلبًا ، ويجعل الأسرة غير قادرة على أداء أدوارها المنوطة بها بفاعلية مناسبة

فالعلاج الأسري عندما يمارس مع حالات العنف الأسري ستشكل ممارساته مفاهيم وأساليب الاتجاهات الرئيسية فيه ، وأهمها : النظرية النفسية / الدينامية الأسرية ، نظرية الاتصالات الأسرية ، النظرية البنائية / الأسرية ، النظرية السلوكية / الأسرية ، نظرية النسق . ويركز المعالج الأسري خلال تعديله لأداء الأسرة لوظيفتها على استراتيجيات بناء الاتصالات الأسرية ، مع توضيح المعايير والحدود الأسرية وتغيير القيم المشجعة للعنف ، يضاف إلى ذلك إعادة التوازن الأسري في ضوء منع أو تقليل آثار التغيرات الأسرية التي تدفع الأفراد إلى ممارسة العنف فيما بينهم .

ويمكن للمعالج الأسري أن يمارس دوره مع حالات العنف من خلال مراحل ثلاثة : في المرحلة الأولى : يركز على فهم النسق الأسري وعمل العلاقة المهنية مع أفراده ، وفتح قنوات الاتصال بينه وبين الأنساق الأسرية الفرعية ، وفي المرحلة الثانية : وهي جوهر التفاعل بين المعالج والأسرة ، ويكون التركيز على العوامل التي تؤدي لممارسة العنف بالأسرة ، ومدى مساهمة الأفراد في ذلك ، وموقف الوالدين والأضرار المترتبة على هذا ، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة : سوف يتفق المعالج مع الأسرة على خطة العلاج لتقليل المواقف التي تؤدي إلى الإحباط أو الصراع أو التوتر أو ممارسة العنف اللفظي أو السلوكي بين أي من أنساق الأسرة . ، وتبعًا لذلك فإن دور الممارس المهني سيتحدد حسب طبيعة العوامل المؤدية للعنف الأسري ، وشكل العنف ومعدله ، ومدى استمراريته ، وإمكانية القضاء عليه ، وقد يحتاج المعالج الأسري إلى فتح أو غلق أو تدعيم أو استحداث أو تخفيف الضغط على أي من قنوات الاتصال حتى تصل الرسائل واضحة بين أفراد الأسرة دون تحريف لمعناها مما قد يسبب الردود الخشنة و ممارسة العنف ، ولا شك أن دور المعالج الأسري سيضمن أيضًا تحديدًا للعناصر المؤثرة في التفاعل السلبي المؤدي إلى العنف الأسري ، والتعامل مع

هذه العناصر يكون عبر الجلسات الفردية أو الأسرية حسب الحاجة ، ودراسة اتجاهات الأسرة نحو هذه العناصر ، وتحديد نوعية المعايير والضوابط والخبرات المتطلب إكسابها لأفراد الأسرة لمنع أو تقليل ممارسة العنف ، وقد يعاون المعالج الأسري أعضاء النسق الأسري على حسن استيعاب التغيرات الحادثة والتعامل معها بالأسلوب العقلاني بعيدًا عن النزعات الجامحة والعواطف الجياشة ، وتعتبر عمليات المساندة والتشجيع والتأكيد الواقعي ، وتدعيم الذات العليا والتفسير المنطقي الذي يفرق بين ذات الفرد وذوات الآخرين من العمليات الضرورية التي يوليها الممارس في خدمة الفرد اهتمامًا متزايدًا ، وقد يكون من المفيد أيضًا في ممارسة العلاج الأسري استخدام أساليب العرض التلفزيوني ، أو لعب الدور ، أو السيكو دراما ، أو التعبير اللفظي ، أو الرقص الحركي ، أو التمثيل الصامت لتغيير بعض السلوكيات الأسرية الخاطئة ، وإكساب النسق الأسري ضوابط أو سلوكيات أو خبرات معرفية مقصودة يكون من شأنها أن تقلل من العوامل المدعمة للعنف الأسري .

<u>**الفصل السادس**</u>

استطلاع الخبراء حول العنف الأسري

بحكم عمل الباحث في مجال الدراسات الاجتماعية ، فقد طلب شاكرًا العديد من الأساتذة الأفاضل من الخبراء والباحثين ، والذين لهم صلة مباشرة بالتعامل مع مشكلة العنف الأسري ، أن يدلوا بآرائهم القيمة في هذه المشكلة ، فقام الباحث بجمع هذه الرؤى وتلخيصها على النحو التالي .

قالوا : تمثل الأسرة للإنسان المأوى الدافئ، والملجأ الآمن. والعلاقة الطبيعية المفترضة بين أركان هذه الأسرة (الزوج والزوجة والأولاد) هي الحب والمودة.

وتقع مسؤولية ذلك بالدرجة الأولى على المرأة بحكم التركيبة العاطفية التي خلقها الله تعالى عليها. ولكي تتمكن

الزوجة من القيام بهذا فهي تتوقع من الزوج التعاون والتقدير بالإضافة للعطاء والاحترام المتبادل. ولكن في بعض الأحيان قد تتحول الأسرة إلى حلبة صراع حيث يلجأ أحد أفراد الأسرة إلى استخدام القوة المادية والمعنوية استخداماً غير مشروع لإلحاق الأذى ضد أفراد آخرين من هذه الأسرة.

وأضافوا : إن جميع الدراسات التي تجريها الدول العربية على ظاهرة العنف الأسري في مجتمعاتها أن الزوجة هي الضحية الأولى وأن الزوج هو المعتدي الأول مما يجعله قضية حساسة كونه أمرًا عائليًا بين الزوج والزوجة. ويأتي بعد الزوجة في الترتيب الأبناء والبنات كضحايا للعنف الأسري.

ووفقاً للإحصائيات فإن ما لا يقل عن 30٪ من النساء في مصر يعانون من ممارسة العنف الأسري ضدهن ويشمل ذلك الضرب، الإهانة، الإيذاء النفسي. وغالباً النسبة الحقيقية أعلى من ذلك بكثير ولكن غالبية النساء لا يعترفن بتعرضهن للعنف الأسري بسبب الخجل أو الخوف أو حرصهن على الأبناء والكيان الأسري مما يجعلهن غير قادرات على طلب المساعدة أو الطلاق بسبب ما يتعرضن له.

أسباب العنف الأسري:

وعندما سألهم الباحث عن الأسباب التي يرونها مؤدية للعنف الأسري ، فتفضلوا بالقول :

- **ظروف المعيشة الصعبة كالفقر والبطالة والضغط النفسي والإحباط المتولد من طبيعة الحياة العصرية اليومية.**

- **سوء التربية والنشأة في بيئة عنيفة في تعاملها فالأفراد الذين يكونون ضحية للعنف في صغرهم، يُمارسونه على أفراد أسرهم في المستقبل فالعنف سلوكٌ مكتسبٌ يتعلمه الفرد خلال نشأته.**

- **تعاطي الزوج للكحول والمخدرات.**

- **اضطراب العلاقة بين الزوجين نتيجة ضعف الوازع الديني والأخلاقي وعدم الانسجام بين الزوجين في مختلف جوانب الحياة التربوية والتعليمية والاجتماعية والفكرية والبيئية مما يؤدي لغياب ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة.**

- **الفهم الخاطئ للدين والعادات والتقاليد التي تركز على قيادة الرجل لأسرته بالعنف والقوة.**



آثار العنف الأسري:

وسألهم الباحث عن الآثار المترتبة على العنف الأسري ، وبمعنى آخر أثرها على كل أفراد الأسرة وبالتالي المجتمع بوجه عام ، فقالوا :

المرأة التي تتعرض للعنف تفقد الإحساس بالأمن والكرامة وتقدير الذات، وهذا ليس قاصراً على العنف الجسدي فالعنف النفسي أسوأ كثيرا من العنف الجسدي كما ذكرت النساء اللاتي تعرضن للعنف.

ولا تقتصر آثار العنف على الزوجة التي تتعرض له ولكنه يمتد ليشمل الأبناء. فالعنف الأسري ينتج جيلاً يعاني من الأمراض النفسية كالاكتئاب والقلق والانطواء وعدم الثقة في النفس وغيرها من المشاكل التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى محاولات الانتحار.

بالإضافة إلى تدني القدرات الذهنية واضطراب المستوى التعليمي للطفل وعدم قدرته على التواصل مع الآخرين. كما أن الشخص ضحية العنف (الزوجة والأبناء) قد يعاني من العقد النفسية التي قد تتطور وتتفاقم إلى سلوكيات

عدائية أو إجرامية كما قد يمارس أيضاً العنف الذي مورس في حقه مما يؤدي لاستمرار الظاهرة.

وقد ينتج عن العنف الأسري تفكك الروابط الأسرية وانعدام الثقة بين أفراد الأسرة وتلاشي الإحساس بالأمان.

ولأن الأسرة هي أساس المجتمع ومصدر قوته فالعنف الأسري يهدد كيان المجتمع بأسره وهو أكثر تأثيراً على المجتمعات من الحروب والأوبئة الصحية لأنه ينخر في أساس المجتمع فيهده أو يضعفه.

علاج العنف الأسري:

وكان من الضروري أن يتوجه الباحث إليهم بتوضيح رؤيتهم الخاصة في معالجة العنف الأسري بجميع أنواعه كخبراء ، فأوضحوا ما يلي :

الوقاية من العنف الأسري عن طريق نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول مدى انتشاره ودوافعه وسبل التعامل مع مرتكبيه وكيفية تحكم الفرد في تصرفاته العنيفة وكيفية تجنب المواقف الصعبة بطريقة سليمة بالإضافة إلى

تعريف النساء بحقوقهن وكيفية اللجوء إلى الحماية إذا تعرضن لأي عنف أسري.

كما يجب العمل على تصحيح العادات والتقاليد والفهم الخاطئ للدين من خلال التركيز على دعوة الأزواج إلى حسن عشرة زوجاتهم، وأنه لا ينبغي للزوج أن يكره زوجته لأمرٍ صدر منها، بل عليه أن ينظر في صفاتها الجميلة التي ربما تكون أكثر بكثير مما يكره منها كما أوصى بعدم الغضب ونهى عن السباب واللعن وبذاءة اللسان وكان مثالًا للرفق واللين بعيدًا كل البعد عن العنف والشدة مع زوجاته.

أما بالنسبة للنساء ضحايا العنف فينبغي الوقوف بجانبهن ودعمهن لمنحهن الثقة بالنفس والشعور بالقوة والقدرة على التفكير بطريقة صحيحة وإيجابية في مشاكلهن.

كما يجب العمل على إنشاء مؤسسة متخصصة لرعاية الزوجات ضحايا العنف يتوفر بها الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون وتقوم بدور الوسيط بين الزوجة والزوج لإيجاد الحل الملائم لكل حالة على حدة.

خاتمة في توصيات

مواجهة العنف و الإرهاب مسئوليتنا جميعًا

- إن مواجهة التطرف والإرهاب مسئولية مشتركة بين المؤسسات الأمنية والأفراد، فدور الأفراد في التصدي للإرهاب أفرادا وأفكارا لا يقل في الأهمية عن دور مؤسسات الدولة المعنية بمواجهة الإرهاب، فالتوعية الحقيقية بالمفاهيم الصحيحة كفاح فكري يضاف إلى الكفاح الأمني.

- نطالب أفراد الشعب بزيادة الوعي ومراقبة الشباب وتحصينهم من الأفكار الهدامة، مشددين على خطورة التستر على الإرهابيين، لأن التستر عليهم محرم شرعا ومجرم قانونا.

- الجماعات المتطرفة تسعى إلى هدم الأوطان، لأنها لا تؤمن بفكرة الوطن بالأساس، وهم يسعون لتحقيق أهداف سياسية على حساب الأوطان.

- هذه الجماعات تدعي بأنها تنتسب للأديان، في الوقت الذي تبتعد كل أفعالها عن دائرة الدين الذي أتى لعمارة الأرض وليس لهدمها، فكل الرسالات السماوية جاءت لتزكية الإنسان والارتفاع به إلى الدرجات العليا.

- الجماعات المتطرفة تعد من أهم أدوات الهدم في الدول، فهي تنفذ أجندات كبيرة تستغل طاقة الشباب وتوجهها لهدم المجتمعات.

- الأسرة المصرية يقع عليها مسئولية كبيرة في وقاية أبنائها من الوقوع في براثن التطرف والتشدد، وأن عليها الاهتمام بالتربية والمتابعة والإرشاد حتى لا يغرر بأبنائهم من قبل أصحاب الأفكار الهدامة.

- نفس الدور بالنسبة للمدرسة التي لا بد أن تقوم به في تحصين أبنائنا وتوعيتهم ضد الأفكار المتطرفة، ولا بد أن تبنى هذه التربية على غرس القيم والأخلاق، لأن التشريع الإسلامي يركز على التربية الأخلاقية للإنسان، والبناء الروحي والنفسي والأخلاقي يعني الحصن الأكيد للحيلولة دون دخل الشباب في هذه التيارات.

- ونشدد على مسألة الفضاء الإلكتروني، فهو يحتوي على الطيب والخبيث، والجماعات المتطرفة تحاول النفاذ من خلال هذا الخبيث إلى عقول الشباب ببث الأفكار الهدامة في عقولهم.

- ندعو الجميع إلى مساعدة الدولة في تحقيق العدالة، وأن من يدلي بشهادته يجب أن يكون صادقا وأمينا ولا يحرف الحقيقية فيضلل العدالة، كما دعا المواطنين بأن يكونوا إيجابيين وأن يساعدوا رجال الأمن في الكشف عن الإرهابيين وعدم التستر عليهم لأنه أمر محرم شرعا.-- حفظ الله مصر

- من المسئول عن الإرهاب والأفكار التي تؤدى للإرهاب ، أننا كلنا مسئولون عن الإرهاب والأفكار التي تؤدى للإرهاب بدءا من الأسرة التي من باب الخوف على الأولاد لا تدعهم أن يسمعوا ويعوا ما في رأس الآخرين فيتكون في ضمير النشء توجس من كل آخر.

- التعصب لفكرة إني مسلم والخير كل الخير في ديني فلا أرى في الآخر إلا كل شر بينما بنيت كل الأديان سماوية أو غير سماوية لتعلى من قيمة الخير والتراحم بين الناس

وحتى كل الأفكار والنظريات التي لم تدعى أنها رسالات من السماء

- التبرع بالمال لكل من يدعى أنه يجمع المال لنصرة الإسلام ولا يعلم أين يصل المال بعد ذلك عوضا عن دفع الضرائب للدولة التي يمكن أن تكون لديها صورة أكثر وضوحا لما فيه مصلحة الوطن والمواطن

- أما عن المناهج التعليمية فهي بالقطع مسئولة سواء كانت في الأزهر أو في التعليم العام التي تعطى قدسية لما هو ليس مقدس وإعطاء الصبغة الدينية على بعض الحروب أو الحركات الانفصالية التي أضرت بأكثر مما نفعت لمجرد أنها تبنت رأيا كان سياسيا في البدء والصق بالدين لغرض السلطة والسلطان

- إهمال دراسة المنتجات الفكرية للفلاسفة والمثقفين على مدى التاريخ وقد كان لها دور يساوى الأديان في بعض الأزمان من إصلاح المجتمعات

- التغاضي عن دراسة المنطق وعلم التفكير السليم و أظن أنه يجب أن يدرس في كل مراحل التعليم جامعية وما قبل الجامعة

- الفقهاء والوعاظ مع قلة علمهم بما كان والحكم بالزندقة والكفر على من خالفهم الرأي ولم يخالفهم الدين كما حدث في أواخر العصر الأموي والعصر العباسي من مذابح للمعتزلة الذين قدموا لفكرة العقل قبل النقل مع أن اجتهادهم كان من وجهة نظرهم الوصول للإسلام الصحيح لتنقلب الآية بعد ذلك ليحاكم الإمام أحمد بن حنبل على تبنيه أفكارا لا تتفق مع فكر المعتزلة، وبين ما يروج الآن للصراع بين الشيعة والسنة أو بين السلفية والصوفية من اتهام لبعضهما البعض بالكفر والضلال مع أنهم جميعا يمارسون يوميا نفس الطقوس والمبادئ التي بني عليها الإسلام وهى أركان الإسلام الخمسة

- مسئولية الدولة وغياب الوعي بمن هو العدو حتى ابتكرنا أعداء لنا من أنفسنا مع أن عدونا يحاربنا جميعا وبأيدينا.

ولنا كلمة :

العنف الأسري ، وإن كنا لا نملك إحصاءات رسمية نستند إليها في تقييمنا له كظاهرة أو حالات فرديه، إلاّ أنّ العنف الأسري وإن بقي ضمن إطار حالات فرديه، إلاّ أنه يمس وبشكل مباشر، ليس فقط حالات إنسانية عانت منه، بل تهدم بيوتاً بأكملها وتقتل طموح وحياة وكرامة أصحابها.

يعتبر العنف الأسري من أخطر وأقوى أنواع العنف على الإطلاق، باعتبار الفاعل والمفعول به وصفتهم وعلاقتهم، فلو نظرنا للعنف العادي لوجدناه يحدث من شخص لآخر ربما تربطهما أو لا تربطهما علاقة.

أما العنف الأسري فأطرافه أفراد تربطهم علاقات أسريه وطيدة، وبالتالي ما يحدثه العنف من ألم يعتبر أكبر وأقوى بكثير مما ينتج عن العنف العادي.

وقد تم تعريف العنف الأسري بأنه عنف بدني أو معنوي يترك أضراراً جسدية أو نفسية أو كليهما، وذلك في محيط ضيق جداً.

إن أطراف ذلك العنف أفراد يُفترض أنهم متحابون بما يربطهم من علاقات أسرية.

ولا أود أيضاً أن أعدِّد أشكال العنف ليس لأنّ القارئ الكريم على دراية ومعرفة بها، بل لأنّ الباحث قد عددها وفصِّلها وأسهب في الحديث عنها في فصول دراسته المتواضعة التي نحن بصددها.

يكفي أن نشير إلى أنّ الدراسات النفسية أكدت على أنّ خلافات الوالدين ومشاجراتهما قد تؤثر سلباً في الحياة الزوجية لأبنائهما مستقبلاً، حيث إنّ انتقال الصراع الزوجي من جيل إلى آخر ينتج عندما لا يتعلّم الأبناء مهارات التحدث وسلوكيات التواصل والتفاعل والتفاهم بسبب مشاهدتهم ومراقبتهم للخلافات والمشكلات التي تحدث بين آبائهم وأمهاتهم وكيف يتعاملون بعضهم مع بعض بشكل سلبي

كما أنّ كره البنات للرجال وربما عزوفهن عن الزواج مستقبلاً، وحتى فشل حياتهن الزوجية، يعتبر نتيجة متقدمة للعنف الذي تم ممارسته على أمهاتهن. حيث يخلق

العنف ضد النساء الأمهات تأثيراً سلبياً في الأطفال والمراهقين

العنف الأسري سلوك موجود في جميع المجتمعات في العالم، سواء العربية منها أو غير العربية، بيْد أنّ هذا السلوك يمكن قياسه والعمل على علاجه في المجتمع الغربي نتيجة الاعتراف بوجوده، مما يسهل العمل على معالجته بوسائل عديدة وعلى أساس علمي.

بعكس المجتمعات العربية التي تعتبرها من الخصوصيات العائلية، بل من الأمور المحظور تناولها حتى مع أقرب الناس، مما يسمح بتكرارها مراراً، ليس فقط مع من قام بها، بل إنّ كتمان الأمر وعدم البوح به، يؤدي إلى نشوء آثار سلبية لدى الأطفال الذين يتعرّضون للعنف، وبالتالي ينشأ لديهم استعداد وقابلية لممارسة العنف ربما بشكل أوسع ضد الآخرين

ثم إنّ العنف ضد الأطفال يكفل وجود جيل يحمل كثيراً من الأمراض النفسية، كالاكتئاب والقلق والتوتر والفوبيا وغيرها كثير، فضلاً عن وجود استعداد للانتحار كما ذكرت العديد من الدراسات النفسية. كما تتأثر القدرات الذهنية والمهارات النفسية، فيصبح الفرد عضواً غير

فاعل في مجتمعه قليل الذكاء عديم الثقة بنفسه ضحل الثقافة ضعيف المهارات المكتسبة

ويعتبر الحوار الأسري وتفهم نفسيات الأطفال والمراهقين، وتعاطي مشكلاتهم والعمل على حلها، وتكثيف برامج التوعية، وحث أعضاء المجتمع بجميع أطيافه وأعمار أفراده على التحدث عن مشكلاتهم، وربما ما يتعرّضون له من عنف أسري.

وأيضاً العمل على إعداد أمهات وآباء المستقبل إعداداً علمياً يقوم على تهيئتهم نفسياً لمواجهة مستقبل الحياة الزوجية وأسلوب التعامل مع الطرف الآخر وقبوله كإنسان والتعامل مع الأبناء، يعتبر ذلك من الأدوات التي يجب العمل على توفيرها كطرق وقائية لعدم حدوث العنف الأسري أو حتى لعدم الإمعان به إن وُجد .

كما ينبغي إنشاء مراكز علاجية إرشادية لإيواء وحماية الأطفال والمراهقين من العنف الأسري ومعالجتهم، ومعالجة الكبار أيضاً ممن تعرضوا للعنف

الأسري في مراحل عمرهم الأولى وذلك للتخلص من الآثار السلبية للعنف.

مع التأكيد على أن تكون تلك المراكز مجانية في خدماتها، حيث إنّ الدراسات تشير إلى كثافة حالات العنف الأسري لدى الأسر الفقيرة، أكثر من تواجدها أو وقوعها لدى الأسر الأكثر غنى

كذلك من الضروري توفير برامج للبالغين وإعداد ندوات ومحاضرات دورية على مدار العام، لمناقشة الوسائل الكفيلة بحماية الأطفال من كافة أشكال العنف، وإيجاد مؤسسات حكومية وأهلية تهتم بهذا الموضوع، فتدرجه في المناهج الدراسية والخطط المستقبلية، ورصد ميزانية تتناسب مع أهميته. ومن الخطأ السكوت على السلوك السلبي المتمثل بالعنف، لأنه يؤدي إلى أضرار عديدة للطفل.

- وختامًا :

إن الإرهاب، والقتل، والبطالة، والفقر، ونقص الوعي، والإغراءات الماديَّة، من الأسباب التي قد تُحفّز بعض الشَّباب على الانضمام إلى المجموعات المتطرِّفة والمتشدِّدة. وقد حذَّر العديد من الباحثين من تحوُّل حالة الإحباط إلى الراديكاليَّة بسبب التَّهميش المستمر، مع استمرار انعدام الفرص، وهي عوامل تعُوق اتِّخاذ الخطوات الضروريَّة والتَّعاطي مع المجتمع والدَّولة، إذ ركَّز على أقليَّة تبنَّت العنف وقبلت المشاركة في جماعات تدَّعي النِّضال من أجل التَّغيير، أو من أجل بثِّ خطابات الكراهية لأجل استمرار الفُرقة، وإشغال الرأي العام عن القضايا الجوهريَّة التي تمسُّ المجتمع، وحاجاته إلى مطالب ما زالت مغيَّبة.

والله ولي التوفيق ،،،

د. مصطفى يسري عبد الغنى

باحث أكاديمي في العلوم الاجتماعية

محتويات الكتاب